



غرفة تجارة عمّان Amman Chamber of Commerce

تقرير تفصيلي حول

"مشروع قانون الموازنة العامة للدولة

للعام ٢٠١٨"

إدارة السياسات والدراسات الاقتصادية

وحدة الاتفاقيات والتجارة الدولية

إعداد

مأمون صيدم

تشرين ثاني ٢٠١٧



تقرير حول الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨

أولاً: ملامح قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨:

(أ) الإيرادات العامة:

قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٨ بنحو (٨٤٩٦) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٧٨٠.٧) مليون دينار، مقابل (٧٧١٥.٣) مليون دينار لعام ٢٠١٧، وبنسبة نمو بلغت (١٠.١%)، وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي:

• الإيرادات المحلية:

قدرت الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٨ بحوالي (٧٧٩٦) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٩١٥.٧) مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته (١٣.٣%) مقابل (٦٨٨٠.٣) مليون دينار لعام ٢٠١٧، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لما يلي:

- الإيرادات الضريبية:

تركزت الزيادة في الإيرادات المحلية ضمن بند الإيرادات الضريبية، التي تشكل ما نسبته (٦٦%) من إجمالي الإيرادات المحلية وبما قيمته (٥١٤٥.٨) مليون دينار للعام ٢٠١٨، وبزيادة بلغت (٦٢٥.٨) مليون دينار، مقابل (٤٥٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٧، وقد جاءت هذه الزيادة المتوقعة نتيجة ازدياد كل من:

١- الضرائب على الدخل والأرباح:

والمقدر أن تصل إلى (٩٨٠.٣) مليون دينار خلال عام ٢٠١٨، مقابل (٩٥٠) مليون دينار عام ٢٠١٧، بارتفاع بلغ (٣٠.٣) مليون دينار.

٢- الضرائب على السلع والخدمات:

فمن المقدر أن تصل إلى (٣٦٨٩) مليون دينار عام ٢٠١٨، بارتفاع يبلغ (٥٦٩) مليون دينار، مقابل (٣١٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٧.

٣- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

حيث من المقدر أن تصل إلى (٣٥١.١) مليون دينار عام ٢٠١٨، مقابل (٣٣٠) مليون دينار خلال العام ٢٠١٧.

- الإيرادات غير الضريبية:

فقد شكلت ما نسبته (٣٤%) من إجمالي الإيرادات المحلية المقدره وبما قيمته (٢٦٥٠.١) مليون دينار عام ٢٠١٨، مقابل (٢٣٦٠.٣) مليون دينار عام ٢٠١٧، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لتوقع ازدياد بند:

١- إيرادات بيع السلع والخدمات:

ليصل إلى (١٠٠٠.٨) مليون دينار عام ٢٠١٨، مقابل (٩٥٠) مليون دينار عام ٢٠١٧.

٢- الإيرادات المختلفة:

لتصل إلى (١٢٣٨.٦) مليون دينار عام ٢٠١٨، مقابل (٩٨٠.٥) مليون دينار عام ٢٠١٧.



جدول رقم (١)
الايادات الضريبية وغير الضريبية

مليون دينار	مقدر	اعادة تقدير	الصنف
٢٠١٨	٢٠١٧		
٧٧٩٦	٦٨٨٠.٣		الايادات المحلية، منها:
٥١٤٥.٨	٤٥٢٠		أ- الإيادات الضريبية:
٩٨٠.٣	٩٥٠		١- الضرائب على الدخل والأرباح
١٢٥.١	١٢٠		٢- الضرائب على الملكية
٣٦٨٩	٣١٢٠		٣- الضرائب على السلع والخدمات
٣٥١.١	٣٣٠		٤- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
-	-		٥- الضرائب الأخرى
٢٦٥٠.١	٢٣٦٠.٣		ب- الإيادات غير الضريبية
١٢.٥	١٢		١- عائدات التقاعد
٣٢٥.١	٣٤٧.٧		٢- إيرادات دخل الملكية
١٠٠٠.٨	٩٥٠		٣- إيرادات بيع السلع والخدمات
٧٢.٨	٦٩.٨		٤- الغرامات والجزاءات والمصادرات
١٢٣٨.٦	٩٨٠.٥		٥- الإيادات المختلفة
٧٠٠	٨٣٥		ج- المنح الخارجية

• المنح الخارجية:

قدرت المنح الخارجية في عام ٢٠١٨ بمبلغ (٧٠٠) مليون دينار، بانخفاض بلغ (١٣٥) مليون دينار، بنسبة بلغت (١٦.١%)، مقارنة مع (٨٣٥) مليون دينار في عام ٢٠١٧، وقد توزعت هذه المنح وفقاً للجهات التالية:

- الاتحاد الأوروبي: قدرت المنح الأوروبية لعام ٢٠١٨ ما مجموعه (٥٥) مليون دينار، مقابل (٨٢) مليون دينار لعام ٢٠١٧.
- الولايات المتحدة: قدرت منح الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٨ (٣٣٧) مليون دينار، مقابل (٣٣٧) مليون دينار لعام ٢٠١٧.
- الصندوق الخليجي للتنمية: قدرت منح الصندوق الخليجي لعام ٢٠١٨ (٢٨٨) مليون دينار، مقابل (٣٩٢) مليون دينار لعام ٢٠١٧.
- منح أخرى: قدرت مجموعها للعام ٢٠١٨ بـ (٢٠) مليون دينار، مقابل (٢٤) مليون دينار للعام ٢٠١٧.



جدول رقم (٢) المنح الخارجية

مليون دينار	مقدر	اعادة تقدير	التصنيف
	٢٠١٨	٢٠١٧	
	٧٠٠	٨٣٥	المنح
	٥٥	٨٢	الاتحاد الاوروبي
	٣٣٧	٣٣٧	الولايات المتحدة الامريكية
	٢٨٨	٣٩٢	الصندوق الخليجي للتنمية
	٢٠	٢٤	منح اخرى

ب- النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة في عام ٢٠١٨ بنحو (٩٠٣٩.٣) مليون دينار، بزيادة قيمتها (٥٧٢.٣) مليون دينار، بنسبة نمو بلغت (٦.٧%) مقابل (٨٤٦٧) مليون دينار في عام ٢٠١٧، وقد توزعت هذه النفقات على النحو التالي:

• النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية في عام ٢٠١٨ بنحو (٧٨٨٦.٤) مليون دينار، بارتفاع قيمته (٤٤٤.٦) مليون دينار، وبنسبة بلغت (٦%) ، مقابل (٧٤٤١.٨) مليون دينار في العام ٢٠١٧.

• النفقات الرأسمالية:

قدرت النفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٨ بحوالي (١١٥٢.٨) مليون دينار ، بارتفاع مقداره (١٢٧.٦) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (١٢.٤%) ، مقابل (١٠٢٥.٢) مليون دينار في العام ٢٠١٧.

جدول رقم (٣) النفقات الجارية والرأسمالية

مليون دينار	مقدر	اعادة تقدير	الصنف
	٢٠١٨	٢٠١٧	
	٧٨٨٦.٤	٧٤٤١.٨	النفقات الجارية، منها:
	٢٢١٠.٩	٢٠٣٢.١	الجهاز المدني
	١٤٢٨.٥	١٢٩٣	الجهاز العسكري
	٣١٤٢	٣٠٨٤.٦	النفقات الاخرى
	١١٥٢.٨	١٠٢٥.٢	النفقات الرأسمالية
	٩٠٣٩.٣	٨٤٦٧	إجمالي النفقات العامة



• العجز المالي:

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، يتوقع ان يبلغ العجز بعد وقبل المنح الى:

- العجز المالي بعد المنح: إلى (٥٤٣.٣) مليون دينار خلال العام ٢٠١٨، بانخفاض بلغ (٢٠٨.٤) مليون دينار، مقابل (٧٥١.٧) مليون دينار عام ٢٠١٧.
- اما العجز المالي قبل المنح: الى (١٢٤٣.٣) مليون دينار عام ٢٠١٨، بانخفاض بلغ (٣٤٣.٤) مليون دينار، مقابل (١٥٨٦.٧) مليون دينار عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٤)
العجز

التصنيف	اعادة تقدير ٢٠١٧	مقدر ٢٠١٨
العجز بعد المنح	٧٥١.٧	٥٤٣.٣
العجز قبل المنح	١٥٨٦.٧	١٢٤٣.٣

خلاصة الموازنة

جدول رقم (٥)

إيرادات ونفقات الموازنة العامة للعامين ٢٠١٧-٢٠١٨

مليون دينار

الصف	اعادة تقدير ٢٠١٧	مقدر ٢٠١٨	الفرق	نسبة التغير %
الإيرادات العامة، ومنها:	٧٧١٥.٣	٨٤٩٦	٧٨٠.٧	١٠.١
الإيرادات المحلية	٦٨٨٠.٣	٧٧٩٦	٩١٥.٧	١٣.٣
المنح الخارجية	٨٣٥	٧٠٠	١٣٥	١٦.١-
النفقات العامة، ومنها:	٨٤٦٧	٩٠٣٩.٣	٥٧٢.٣	٧
النفقات الجارية	٧٤٤١.٨	٧٨٨٦.٤	٤٤٤.٦	٦
النفقات الرأسمالية	١٠٢٥.٢	١١٥٢.٨	١٢٧.٦	١٢.٤
العجز	٧٥١.٧	٥٤٣.٣	٢٠٨.٤	٢٧.٧-



ثانياً: تقديرات النفقات والايرادات فى مشروعى قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٨، فقد استندت الى الفرضيات والاجراءات المالية التالية:

- ١- عدم اصدار ملاحق موازنه إلا فى الحالات ذات الضرورة القصوى.
- ٢- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- ٣- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
- ٤- الاستمرار فى ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع الموازنة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
- ٥- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- ٦- تعزيز شبكة الامان الاجتماعى بما يضمن اىصال الدعم لمستحقيه.
- ٧- ضبط وترشيد الانفاق العام ولا سيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر وكذلك الاستمرار فى سياسة وقف شراء السيارات والاثاث .
- ٨- مواصلة العمل على اعتماد اجراءات واليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية .
- ٩- رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ايداع عمل مجالس المحافظات.
- ١٠- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل (مشروع انشاء مبنى جديد للمدينة الطبية، مشروع الدفاع الالكترونى، مشروع ناقل البحرين، مشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، مشروع اكااديمية الملكة رانيا للمعلمين، مشروع الطريق الصحراوي، مشروع تطوير الجامعات الرسمية، مشروع مستشفى الاميرة بسمة، ومشروع مستشفى السلط ومشروع الالياف الضوئية).
- ١١- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال آلية التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك مثل مشروع إنشاء جمرک عمان / الماضونه ومشروع مستشفى الطفيلة.
- ١٢- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكترونى (أردن رقمي).
- ١٣- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع فى مظلة التأمين الصحى تمهيدا للوصول الى التأمين الصحى الشامل.
- ١٤- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية والمعونه النقدية للأسر المحتاجة.
- ١٥- مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل (وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني).
- ١٦- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتاخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
- ١٧- رصد المخصصات المالية لغايات الاستثمارات.
- ١٨- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية فى قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات.



- ١٩- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
- ٢٠- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الاستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي.
- ٢١- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٧ حيز التنفيذ.
- ٢٢- متابعه تحسين إجراءات الضريبة ومحاربة التهرب الضريبي وتغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً.
- ٢٣- التخفيض التدريجي للاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات.
- ٢٤- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدره في الموازنه العامة.

ثالثاً: توجهات مشروعات قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨ على النحو التالي:

- ١- تطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنه العامة لعام ٢٠١٨، وفي هذا السياق فقد تم تحديد السقف الاجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات لعام ٢٠١٨ بواقع ٢٢٠ مليون دينار او ما نسبته (٣%) من الايرادات المحلية المقدره لعام ٢٠١٧.
- ٢- مواصلة العمل على تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والهيكل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.
- ٣- تفعيل دور وحدة ادارة الاستثمارات العامة في ادارة وتوجيه الموارد المالية.
- ٤- التاكيد على أهمية مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة في احداث نقلة نوعية في التنمية وتوزيع مكنسباتها على محافظات المملكة.
- ٥- مواصلة العمل على تحسين بيئة الاعمال وتسهيل وتبسيط اجراءات الاستثمار في المملكة بهدف ايجاد بيئة استثمارية مشجعه للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الاجنبي.
- ٦- متابعه العمل على إعادة هندسة الاجراءات الحكومية واتممتها وزيادة استخدام الخدمات الالكترونية من خلال تنفيذ مشروع التحول الالكتروني.
- ٧- الاستمرار في تنفيذ المزيد من المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء محدودية الموارد المالية للحكومة.
- ٨- التركيز على تعظيم دور القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ٩- مواصلة العمل على تنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥).
- ١٠- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة المخصص لدعم تنفيذ مشاريع مختلفة تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في مختلف محافظات المملكة لتخفيف عبئ فاتورة الكهرباء الشهرية على المواطنين وزيادة نسبة الطاقة المتجددة المولدة.
- ١١- اعتماد خطة البرنامج الوطني للتشغيل والذي يقوم على مبدأ التشغيل بدل التوظيف في ظل محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من الوظائف.



- ١٢- الارتقاء بقطاع النقل ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ مشاريع استراتيجية في هذا القطاع.
- ١٣- تقوية شبكة الامان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب ايصال الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلا من استخدام اسلوب دعم السلع.
- ١٤- استمرار العمل على اعادة هيكلة الجهاز الحكومي من خلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تطوير الشكل التنظيمي لها بهدف رفع كفاءه وفاعلية أدائه.
- ١٥- الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام وتحسين انتاجيته.
- ١٦- ترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لايجاد بيئة مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والاخلاقية وبناء أطر الحكومة الرشيدة.

رابعاً: تقديرات مشروع قانون موازنه عام ٢٠١٨ ، استنادا الى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

- ١- استمرار تواضع النمو الاقتصادي في ضوء الاوضاع الاقليمية المتوترة وانعكاسها على الاقتصاد الوطني ، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته بنسبة (٢.٥%) لعام ٢٠١٨ ، و(٢.٧%) لعام ٢٠١٩ و(٢.٩%) لعام ٢٠٢٠ ، كما ويتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة (٥.١%) لعام ٢٠١٨ ، و(٥.٣%) لعام ٢٠١٩ ، و(٥.٥%) لعام ٢٠٢٠ على التوالي.
- ٢- بلوغ معدل التضخم مقاسا بالتغيير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك نحو (١.٥%) في عام ٢٠١٨ ، و(٢.٥%) لكل من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.
- ٣- نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٥.٥%) لعام ٢٠١٨ ونحو (٦.٢%) لكل من عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.
- ٤- نمو المستوردات السلعية بنسبة (٢.٦%) لعام ٢٠١٨ و(٣.٧%) و(٤.٥%) لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ تباعا.
- ٥- بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٨ نحو (٨.٣%) لتتخفف هذه النسبة الى (٧.٦%) في عام ٢٠١٩ ثم الى (٧%) في عام ٢٠٢٠.
- ٦- استمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الاحتياطات الاجنبية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

واستنادا الى هذه الفرضيات ، فقد جاءت تقديرات موازنه عام ٢٠١٨ كما يلي:

- ١- يتوقع أن تبلغ الايرادات المحلية في عام ٢٠١٨ حوالي (٧٧٩٦) مليون دينار مسجلة نموا عن مستواها المعاد تقديرة لعام ٢٠١٧ بنحو (٩١٦) مليون دينار او ما نسبته (١٣.٣%) ، وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو الايرادات الضريبية بنسبة (١٣.٨%) ونمو الايرادات غير الضريبية بنسبة



(١٢.٣%) ويعود السبب الرئيسي في نمو الإيرادات المحلية باكثر من نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالاسعار الجارية خلال العام القادم والبالغه (٥.١%) الى الاجراءات الاصلاحية التي ستقوم الحكومة باتخاذها على صعيد الإيرادات وبالاخص التخفيض التدريجي للاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات حيث تقدر حصيلة هذه الاجراءات بنحو (٥٤٠) مليون دينار.

٢- المنح الخارجية:

قدرت المنح الخارجية لعام ٢٠١٨ بنحو (٧٠٠) مليون دينار مقابل نحو (٨٣٥) مليون دينار في عام ٢٠١٧، موزعه بواقع (٢٨٨) مليون من المنحة الخليجية و(٤١٢) مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

وفي ضوء ما سبق ، قدرت الإيرادات العامة لعام ٢٠١٨ بمبلغ (٨٤٩٦) مليون دينار، مقارنة مع (٧٧١٥) مليون دينار معاد تقديرها لعام ٢٠١٧، بزيادة مقدارها (٧٨١) مليون دينار او ما نسبته (١٠.١%).

٣- النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية لعام ٢٠١٨ بنحو (٧٨٨٦) مليون دينار مسجلة ارتفاعا بنحو (٤٤٥) مليون دينار او ما نسبته (٦%) عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٧.

٤- النفقات الرأسمالية:

قدرت النفقات الرأسمالية لعام ٢٠١٨ بنحو (١١٥٣) مليون دينار بزيادة مقدارها (١٢٨) مليون او ما نسبته (١٢.٤%) عن مستواها المعاد تقديره لعام ٢٠١٧ ، لترتفع حصتها من النفقات العامة الى نحو (١٢.٨%) مقابل (١٢.١%) في عام ٢٠١٧.

٥- عجز الموازنه العامة:

يتوقع ان يبلغ عجز الموازنه بعد المنح الخارجية في عام ٢٠١٨ نحو (٥٤٣) مليون دينار او ما نسبته (١.٨%) من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل (٢.٦%) من الناتج في عام ٢٠١٧، ويتوقع ان يواصل هذا العجز انخفاضه ليصل الى نحو (١٣٣) مليون دينار او ما نسبته (٠.٤%) من الناتج في عام ٢٠١٩، وصولا الى تحقيق وفر في الموازنه بقيمة (٩٦) مليون دينار او ما نسبته (٠.٣%) من الناتج في العام ٢٠٢٠.

اما العجز قبل المنح فيتوقع ان ينخفض إلى ما نسبته (٤.١%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع ما نسبته (٥.٥%) من الناتج في عام ٢٠١٧، ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى (٢%) في عام ٢٠١٩ و (١.١%) في عام ٢٠٢٠.



سادسا : الخلاصة والمقترحات

• ان موازنه الدوله للعام ٢٠١٨ لا تختلف كثيرا من حيث الحجم عن موازنه العام ٢٠١٧ رغم بعض الفروقات المتقاربة بينهما ، الا انها تتضمن بعض المؤشرات الايجابية وذلك بالرغم من استمرار الازمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض بلدان الوطن العربي ودول الاقليم (كتخفيض عجز الموازنه قبل وبعد المنح، ارتفاع تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، تقليل انخفاض توقعات المنح والمساعدات الخارجية، وتراجع النفقات التشغيلية)، وفيما يلي شرح لأهم هذه المؤشرات:

١- توقع انخفاض عجز الموازنه بعد المنح من (٧٥١.٧) مليون دينار لعام ٢٠١٧، الى (٥٤٣.٣) مليون دينار لعام ٢٠١٨، بانخفاض بلغ (٢٠٨.٤) مليون دينار.

كما ويفدر ان ينخفض العجز قبل المنح الى (١٢٤٣.٣) مليون دينار لعام ٢٠١٨، بانخفاض بلغ (٣٤٣.٤) مليون دينار، مقابل (١٥٨٦.٧) مليون دينار عام ٢٠١٧.

٢- تغطية الايرادات المحلية والبالغه (٧٧٩٦) مليون دينار لعام ٢٠١٨ ما نسبته (٩٨.٩%) من النفقات الجارية البالغه (٧٨٨٦.٤) مليون دينار لعام ٢٠١٧، مقارنة مع ما نسبته (٩٢.٥%) و(٩٠.١%) للاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٦ على التوالي، وهو مؤشر جيد يظهر مدى اعتماد الحكومة على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها ، وخاصة في ظل تراجع المنح الخارجية الواردة الى المملكة.

٣- تقليل توقعات حصول المملكة على المنح والمساعدات الخارجية للعام ٢٠١٨ الى ما مجموعه (٧٠٠) مليون دينار ، مقارنة مع (٨٣٥) مليون دينار للعام ٢٠١٧، وهو مؤشر جيد يظهر حسن التقدير المتوقع للمنح الخارجية وذلك بالرغم من اهميتها للاقتصاد الوطني، عكس السنوات السابقة التي كانت تبالغ بحجم المنح والمساعدات المتوقعه، وهذا من شأنه ان يؤدي الى ضبط عجز الموازنه بشكل افضل وتجنب أي أعباء مالية فيما لو لم يتم استلام قيمة المنح المتوقعه، كما وانه يسير مع شعار (الاعتماد مع الذات) في تحقيق الاصلاح المستهدف.

٤- تتضمن موازنه الدوله للعام ٢٠١٨ ، التزام الدوله بعدم اصدار ملاحق للموازنه ، اضافة إلى التقديرات الحكومية المعقوله للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالنمو الاقتصادي والتضخم.

• تم ادراج بند ضمن الموازنه تحت مسمى (شبكة الامان الاجتماعي/ الدعم النقدي لمستحقيه بقيمة ١٧١ مليون دينار في العام ٢٠١٨) حيث سيتم توجيه الدعم النقدي لجميع الاسر الاردنية التي لا يزيد اجمالي دخلها على (١٢) الف دينار سنويا ، و(٦) الاف دينار للفرد، على ان لا تمتلك أي من هذه الاسر سيارتين خصوصي أو أكثر أو اراضي وعقارات تزيد قيمتها عن (٣٠٠) ألف دينار، حيث أن ما بقي هو التنفيذ فقط.



• أن نمو الإيرادات المحلية بأكثر من نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغه (٥.١%) يعزى إلى الإجراءات الإصلاحية التي ستقوم الحكومة باتخاذها على صعيد الإيرادات وبالأخص التخفيض التدريجي للاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات حيث تقدر حصيلة هذه الإجراءات بنحو (٥٤٠) مليون دينار.

• أن النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنه للعام ٢٠١٨، والبالغه (١١٥٢.٨) مليون دينار، تتضمن مشاريع جديدة فقط بقيمة (٢٤٦.٢) مليون دينار وتشكل ما نسبته (٢١.٣%) من النفقات الرأسمالية، والباقي مشاريع مستمرة وقيد التنفيذ بقيمة (٢٣٥.٥) و(٦٧١) مليون دينار على التوالي ، وهذا من شأنه أن يعرض توقعات النمو الاقتصادي المستهدف للعام ٢٠١٨ إلى صعوبات كبيرة في الوصول إليها.

• أن توقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته بنسبة (٢.٥%) للعام ٢٠١٨، و (٢.٧%) للعام ٢٠١٩ و (٢.٩%) للعام ٢٠٢٠، لا يلبي الطموح المنشود وأقل من أن يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة ومواجهه البطاله بين الشباب، ومحاربة الفقر ، مما يعني ارتفاع بحجم العاطلين عن العمل وارتفاع مساحه الفقر لتشمل شرائح اضافية اخرى.

• أن تقديرات مشروع قانون الموازنه للعام ٢٠١٨ المستند الى نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٥.٥%) للعام ٢٠١٨، مبالغ فيه في ظل استمرار التوترات العربية والاقليمية خاصة وانه لا يوجد ما يشير الى حدوث انفراج قريبا في المنطقة ، وهذا يناقض توقعات الحكومة بحدوث تحسن في نمو الصادرات التي شهدت تراجعا واضحا خلال السنوات الماضي، كما وان توقعات الحكومة بتواضع النمو الاقتصادي في ضوء الاوضاع الاقليمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني ،حيث من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته بنسبة (٢.٥%) لعام ٢٠١٨، فعلى ماذا استندت الحكومة برفع تقديراتها بنمو الصادرات الوطنية.

• أن المرحلة المقبلة تحمل الكثير من التحديات والضغوطات الاقتصادية الصعبة التي سوف تنعكس سلبا على اقتصادنا الوطني ، جراء استمرار حاله الاضطرابات والتوترات التي تعيشها بعض الدول العربية ودول الاقليم من جهه ، اضافة الى التحولات والتغييرات الاقتصادية الجذرية التي تشهدها بعض الدول العربية الداعمة للاقتصاد الوطني (كالمملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة) من احداث تغييرات في هيكلية اقتصادهم الوطني جراء انخفاض اسعار النفط ، وقيامهم بخطوات تقشفية وفرض ضرائب ورسوم عديدة ، اضافة الى ما شهدته الاردن بالسنوات الاخيرة من تراجع المنح والمساعدات الخارجية من جهه اخرى.



- ومما يتقدم ، فإن المرحلة المقبلة تتطلب منا جميعا ترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات أكثر من السابق، من خلال تجاوز الاعتماد على المساعدات الخارجية والمنح لحل ازمئنا الاقتصادية التي نعيشها ، وهذا يتطلب منا السير بانتهاج سياسات اصلاحية واسعة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية ، ووضع برامج زمنية ومؤشرات قياس واضحة لضمان نجاح هذه السياسات ، وهذا ما عبر عنه جلالة الملك عبدالله الثاني بضرورة رسم خريطة طريق واضحة المعالم للمرحلة المقبلة عنوانها "الاعتماد على الذات وعدم انتظار المساعدة من أحد" خاصة مع ما يعيشه الاقليم من فوضى وتغييرات جذرية، وهذا يتطلب اطلاق حوار وطني موسع يشارك فيه القطاعين العام والخاص لبحث التحديات والاطار التي يواجهها الاقتصاد الوطني.